الفلسطينية ، دون ان يذكر حتى كلمة « فلسطين » او اي من مشتقاتها ، اذ بالنسبة له لا يوجد شيء اسمه فلسطين ، بل « ارض ــ اسرائيل » · ويتلخص المشروع في موافقة اسرائيل على اقامة « حكم اداري ذاتي » في « يهودا والسامرة [اي الضفة الغربية] واقليم غزة ·· للسكان العرب في تلك المناطق ، من قبلهم ولاجلهم » (٢٧) ، وذلك للتأكيد على انه لا علاقة « للسكان العرب » الاخرين ، اي الفلسطينيين خارج المناطق المحتلة ، بذلك الحكم · ويظهر هذا الهدف واضحا في مادة اخرى من المشروع تنص على ان الهجرة الى تلك المناطق (وهذا هو التعبير الاسرائيلي لحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم) ستكون خاضعة لقرار لجنة ثلاثية ، مؤلفة من مندوب عن كل من اسرائيل والاردن وسكان تلك المناطق ، وعلى ان تتخذ قراراتها بالاجماع ، مما يمنح اسرائيل حق الفيتو على عودة اي فلسطيني من خارج المناطق المحتلة اليها · وفي ضوء ممارسات اسرائيل التي تنكرت في الماضي للالتزامات التي كانت قد اخذتها على عاتقها في المحافل الدولية ، خصوصا بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، بشأن تسهيل عودة النازحين الفلسطينيين الى ديارهم ، يمكن ان نقدر ان عدد الفلسطينيين الذين قد يسمح لهم بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعلى اساس شخصي بالطبع ، سيكون ضئيلا جدا · وينص المشروع ايضا على اقامة لجنة ثلاثية اخرى ، خاضعة للقيود المفروضة على اللجنة السابقة من حيث صلاحياتها في اتخاذ القرارات ، لاعادة النظر في القوانين السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة ، او اصدار قوانين جديدة ·

كذلك تتضح اهداف المشروع التصفوية في سعيه الى الغاء الهوية الفلسطينية نهائيا ، بعرضه على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الخيار في الحصول على اي من الجنسيتين ، الاردنية او الاسرائيلية ، والسماح لاولئك الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية بالسكن في اسرائيل وشراء الاراضي فيها، مقابل السماح لليهود بالمثل في المناطق المحتلة · غير ان هذا الاقتراح الذي يبدو « عادلا » لا يهدف عمليا الا الى ذر الرماد في العيون وتهويد المناطق المحتلة تدريجيا ، بواسطة شراء الاراضي من قبل اليهود فيها واقامة المستوطنات اليهودية هناك ، بينما لا يستطيع العرب القيام بمثل ذلك داخل اسرائيل ، رغم منحهم ذلك « الحق » نظريا ، اذ ان اكثر من ٩٠٪ من الاراضي داخل اسرائيل هي « ملك الدولة » وباقي مؤسسات الاستيطان الصهيوني ولا يمكن ، قانونيا ، بيعها · أما الاراضي الباقية فهي مكتظة بالسكان ومستغلة بكاملها ·

وينص مشروع سلام بيغن ايضا على ابقاء شؤون الامن والنظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي السلطات الاسرائيلية (٢٨) ·

جوبه مشروع بيغن ، على الرغم من اقراره بالاجماع من قبل الحكومة الاسرائيلية ، بمعارضة دوائر عدة في ليكود ، كما اشرنا · كذلك دفع المشروع